

Distr.: General
14 October 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير الحالة المالية للأمم المتحدة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ويقدم استكمالاً للمعلومات الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/67/522/Add.1).

ويناقش التقرير القوة المالية للمنظمة استناداً إلى أربعة مؤشرات مالية رئيسية، هي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها، والأنصبة المقررة غير المسددة، والموارد النقدية المتاحة، والمدفوعات غير المسددة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء.

كانت مؤشرات الحالة المالية لعام ٢٠١٣ إيجابية بوجه عام، حيث حدثت زيادة ملحوظة في عدد الدول الأعضاء التي وفّت بالتزاماتها بالكامل، بجميع فئاتها. ويتوقع أن يشهد مستوى المدفوعات المستحقة للدول الأعضاء انخفاضاً كبيراً بحلول نهاية عام ٢٠١٣ بفضل الجهود التي تبذلها الأمانة العامة من أجل تبسيط عملية الدفع المتصلة بها والتعجيل بتلك العملية. ولكن على الرغم من أن الأرصدة النقدية ستكون، في نهاية السنة، إيجابية بالنسبة إلى عمليات حفظ السلام، والمحكمتين الدوليتين، والمخطط العام لتجديد مباني المقر، فقد كان الرصيد النقدي للميزانية العادية منخفضاً في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وسوف يتوقف الموقف النقدي النهائي للميزانية العادية على الاشتراكات التي سترد في الأشهر الأخيرة من السنة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

161013 161013 13-51207 (A)



وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في عدد الدول الأعضاء التي سددت التزاماتها بالكامل للمنظمة، لا يزال هناك جزء كبير من الاشتراكات غير مسدد. وبالنظر إلى قلة الاحتياطات المتاحة، لا تزال الصحة المالية للمنظمة تتوقف على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي موعدها.

أولا - مقدمة

١ - يستكمل هذا التقرير آخر المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة التي قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة في تقريره السابق (A/67/522/Add.1). ويستعرض التقرير المؤشرات المالية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ويتضمن مقارنة بالحالة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (انظر A/67/522).

٢ - وفي هذا التقرير، يجري النظر في الحالة المالية للأمم المتحدة استنادا إلى مؤشرات مالية رئيسية أربعة استُخدمت لقياس مدى قوة المنظمة، وهي ما يلي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها، والأنصبة المقررة غير المسددة، والموارد النقدية المتاحة، ومدفوعات المنظمة المستحقة للدول الأعضاء.

ثانيا - النظر في الحالة المالية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

٣ - تعكس الحالة المالية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، حدوث زيادات في مستوى الأنصبة المقررة للميزانية العادية، وعمليات حفظ السلام، والمحكمتين الدوليتين. ولم تصدر، في عام ٢٠١٢ أو عام ٢٠١٣، أي أنصبة مقررة جديدة للمخطط العام لتحديد مباني المقر. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، كانت الأنصبة المقررة غير المسددة مرتفعة بالنسبة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام، ومنخفضة بالنسبة للمحكمتين الدوليتين والمخطط العام لتحديد مباني المقر، مقارنة بالحالة كما كانت عليه في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ويتوقع أن يشهد مستوى المدفوعات المستحقة للدول الأعضاء انخفاضا كبيرا بحلول نهاية عام ٢٠١٣، بفضل الجهود التي تبذلها الأمانة العامة من أجل تبسيط عملية الدفع المتصلة بذلك والتعجيل بها. وبوجه عام، فقد كانت المؤشرات المالية لعام ٢٠١٣ إيجابية، على الرغم من أن مستوى المبالغ النقدية المتاحة للميزانية العادية لا يزال مثيرا للقلق، وسوف يعتمد إلى حد كبير على الاشتراكات الواردة في الأشهر المتبقية من السنة.

ألف - الميزانية العادية

٤ - كانت الأنصبة المقررة للميزانية العادية لعام ٢٠١٣ أعلى مما كانت عليه في عام ٢٠١٢، بمقدار ١٩٤ مليون دولار. وكانت الأنصبة المقررة غير المسددة، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أعلى بمقدار ٩٠ مليون دولار مما كانت عليه الأنصبة المقررة غير المسددة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، حيث بلغت المبالغ غير المسددة ما مقداره ٩٤٥ مليون دولار و ٨٥٥ مليون دولار، على التوالي.

- ٥ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، كانت ١٣٤ دولة عضوا قد سددت بالكامل أنصبتها المقررة للميزانية العادية، بزيادة عدد الدول المسددة بمقدار خمس دول، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ويعرب الأمين العام عن شكره الدول الأعضاء البالغ عددها ١٣٤ دولة، والتي وفّت بالتزاماتها للميزانية العادية بالكامل، وبحث الدول الأعضاء التسع والخمسين المتبقية على أن تحذو حذوها.
- ٦ - وكان المبلغ الذي ظل غير مسدد حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وقدره ٩٤٥ مليون دولار، مركزا بشدة لدى دول معينة، حيث كانت نسبة ٩٤ في المائة منه مستحقة على ثلاث دول أعضاء، و ٦ في المائة على بقية الدول الأعضاء. وسوف تتوقف الصورة النهائية لعام ٢٠١٣ إلى حد بعيد، على الإجراءات التي ستتخذها تلك الدول الأعضاء خلال الأشهر القادمة.
- ٧ - أما الموارد النقدية للميزانية العادية، في إطار الصندوق العام، فتشمل أيضا صندوق رأس المال المتداول، والحساب الخاص. وكان ثمة عجز في الرصيد النقدي للميزانية العادية في نهاية عام ٢٠١٢، وقد مَوَّل ذلك بالكامل من صندوق رأس المال المتداول.
- ٨ - ولدى استعراض الحالة النقدية في عام ٢٠١٣، تجدر الإشارة إلى أن جزءا فقط من إعادة تقدير التكاليف في الميزانية العادية، بالنسبة لعام ٢٠١٢، قد اعتمد، وأن النظر في الاحتياجات المتبقية قد أرجئ حتى نهاية عام ٢٠١٣. إضافة إلى ذلك، أذنت الجمعية العامة باستخدام صندوق رأس المال المتداول، باعتباره آلية انتقالية للتدفق النقدي لتغطية النفقات المخصصة للإصلاحات المتعلقة بعاصفة ساندي ريثما يتم الحصول على تسوية من شركات التأمين. ومع ذلك، لم يكن ضروريا حتى الآن استخدام صندوق رأس المال المتداول لهذا الغرض.
- ٩ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بلغ الرصيد النقدي للميزانية العادية ما مقداره ٥٥ مليون دولار، باستثناء صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص (١٥٠ مليون دولار و ٢٥٩ مليون دولار على التوالي). فإذا أخذت المبالغ الاحتياطية في الاعتبار، فإن مجموع الرصيد النقدي المتاح في الوقت الحاضر، ويبلغ ٤٦٤ مليون دولار، لا يكفي لتغطية المدفوعات حتى نهاية العام، والتي يتوقع أن تبلغ ما يقرب من ٦٢٠ مليون دولار. وسوف يستمر رصد الموقف النقدي عن كثب. وسوف يتوقف الوضع النهائي على الاشتراكات التي سترد في الأشهر الأخيرة من العام.

باء - عمليات حفظ السلام

١٠ - الطلبات المتغيرة على أنشطة حفظ السلام تجعل من الصعب التنبؤ بنتائجها المالية. إضافة إلى ذلك، فإن لحفظ السلام فترة مالية مختلفة، تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه، عوضاً عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر؛ وتحدد الأنصبة المقررة بصورة منفصلة بالنسبة إلى كل عملية. ولما كان غير ممكن أن تصدر رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة إلا عند نهاية فترة الولاية التي يقرها مجلس الأمن لكل بعثة. فإن هذه الأنصبة تحدد لفترات مختلفة على مدار العام. وكل هذه العوامل تعقد إجراء مقارنة بين الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام.

١١ - وقد بلغ حجم الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ما مقداره ٣,٤ بلايين دولار، ويعكس زيادة مقارنة بالمبلغ غير المسدد في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بمقدار ١,٩ بليون دولار. وعلى الرغم من أن مستوى الأنصبة المقررة لحفظ السلام غير المسددة قد ازداد كثيراً في عام ٢٠١٣، فإن هذا يتصل مباشرة بالزيادة الإجمالية في الأنصبة المقررة لحفظ السلام في عام ٢٠١٣، على اعتبار أن ثمة جزءاً من الأنصبة المقررة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ لم يكن ممكناً تحديده إلا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وعقب اتخاذ القرار المتعلق بمجدول الأنصبة المقررة الجديد، فقد حددت الأنصبة المقررة لحفظ السلام للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. كذلك حددت الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ في تموز/يوليه ٢٠١٣. وثمة جانب إيجابي، وهو أن مستوى الأنصبة غير المسددة حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ يمثل ٣٥ في المائة من مجموع الأنصبة المقررة لحفظ السلام في عام ٢٠١٣، مقارنة بنسبة ٤٠ في المائة قبل ذلك بعام واحد.

١٢ - ونظراً لعدم إمكانية التنبؤ بمبالغ وتوقيت الأنصبة المقررة لحفظ السلام على مدار السنة، فقد تجد الدول الأعضاء صعوبة في التقيد التام بها. وعليه، فإن الأمين العام يود الإعراب عن الامتنان الخاص للدول الأعضاء الـ ٣٣ التي كانت، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قد سددت جميع أنصبتها المقررة المستحقة والواجبة السداد لحفظ السلام.

١٣ - وقد بلغ رصيد النقدية المتاح لعمليات حفظ السلام، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قرابة ٣,٧ بلايين دولار، منها ما يقرب من ٣,٤ بلايين دولار في حسابات البعثات العاملة، ومبلغ ٢٩١ مليون دولار في حسابات البعثات المغلقة، و ٨٢ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام.

١٤ - وفي ما يتعلق بالمدفوعات المستحقة للدول الأعضاء، فقد كرست الأمانة العامة جهوداً كبيرة من أجل التقليل إلى أدنى حد من مستوى المدفوعات المستحقة، عن طريق تبسيط عملية الدفع والتعجيل بها. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، يُتوقع أن ينخفض المستوى إلى ٤٢٣ مليون دولار، أي إلى أقل من المستوى الذي كان عليه في نهاية عام ٢٠١٢، وهو ٥٢٥ مليون دولار، بل وأدى كثيراً مما كان عليه مستوى المبلغ غير المسدد في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وهو ٨٦٢ مليون دولار. ويتألف المبلغ المستحق في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ من ٢٦٧ مليون دولار مستحقة عن القوات ووحدات الشرطة المشكلة، ومبلغ ٤٤٢ مليون دولار لقاء مطالبات بشأن المعدات المملوكة للوحدات بالنسبة للبعثات العاملة، و ٨٦ مليون دولار لمطالبات بشأن المعدات المملوكة للوحدات للبعثات المنتهية، وفقاً للمنهجية القديمة، ومبلغ ٦٦ مليون دولار لطلبات التوريد، و ١ مليون دولار للمطالبات المتعلقة بالوفاة والعجز.

١٥ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، كانت المدفوعات المستحقة للقوات ووحدات الشرطة المشكلة للبعثات العاملة مسددة حتى تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠١٣، باستثناء تلك المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، ويعزى ذلك إلى عدم كفاية المبالغ النقدية المتاحة في الحسابات الخاصة لتلك البعثات. وكانت المبالغ المستحقة عن المعدات المملوكة للوحدات في البعثات العاملة مسددة حتى آذار/مارس ٢٠١٣، باستثناء قوة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وذلك أيضاً بسبب عدم كفاية المبالغ النقدية في الحسابات الخاصة لتلك البعثات.

١٦ - ولا يزال الأمين العام ملتزماً بأن يفي، في أقرب وقت ممكن، بالالتزامات المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدات؛ وهو يود، في هذا الصدد، أن يطمئن الدول الأعضاء بأن حالة التدفقات النقدية لحفظ السلام يجري رصدها عن كثب. وعلى الرغم من أن من باب الأولوية سداد أقصى قدر ممكن من المدفوعات الفصلية إلى الدول الأعضاء على أساس المبالغ النقدية المتاحة، ما زالت المنظمة تعتمد على أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل، وفي الوقت المحدد، وكذلك على التعجيل بوضع الصيغة النهائية لمذكرات التفاهم مع البلدان المساهمة بقوات من أجل توفير المعدات.

جيم - المحكمتان الدوليتان

١٧ - تشمل المحكمتان الجنائيتان الدوليتان المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، كان إجمالي الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين الدوليتين عند مستوى أدنى، حيث كان مقدار المبلغ غير المسدد هو ٦٠ مليون دولار، مقارنة بما كان عليه المبلغ غير المسدد في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وهو ٦٣ مليون دولار.

١٨ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، كانت ٩٦ دولة من الدول الأعضاء قد سددت اشتراكاتها المقررة بالكامل للمحكمتين الدوليتين، أي بزيادة دولة واحدة عما كان عليه العدد في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ويود الأمين العام أن يعرب عن تقديره للدول الأعضاء الست والتسعين التي وفّت بالتزاماتها بالكامل، ويحث سائر الدول الأعضاء على سداد اشتراكاتها إلى المحكمتين الدوليتين بالكامل وفي موعدها.

١٩ - أما الموارد النقدية المتاحة للمحكمتين الدوليتين، فهي عند مستويات إيجابية في الوقت الحالي، ويتوقع أن تظل كذلك لغاية نهاية السنة. وسوف يتوقف الوضع النهائي على المدفوعات الواردة من الدول الأعضاء خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٣.

دال - المخطط العام لتجديد مباني المقر

٢٠ - حدد ما مجموعه ١,٨٧ بليون دولار أنصبة مقررة في إطار الحساب الخاص للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، كان الجزء الأكبر من الاشتراكات المقررة قد ورد، حيث كان مبلغ ١,٦ مليون دولار لا يزال غير مسدد. ونتيجة لذلك، ظلت الأرصدة النقدية إيجابية حتى الآن. غير أن هذا المبلغ النقدي سوف ينفد بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٤، وسوف يتعين اتخاذ قرار بشأن تمويل المخطط العام لتجديد مباني المقر والتكاليف المرتبطة به.

٢١ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، كانت ١٦٦ دولة عضوا قد سددت أنصبتها المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر بالكامل. ويود الأمين العام أن يعرب عن امتنانه لتلك الدول الأعضاء، وهو يحث الدول الأعضاء الأخرى على سداد المبالغ المستحقة عليها قبل إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر.

ثالثا - الاستنتاجات

٢٢ - جدير بالذكر أن عدد الدول الأعضاء التي تفي بالتزاماتها كاملة آخذ في التحسن. ويود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء البالغ عددها ٣٣ دولة، التي سددت جميع أنصبتها المقررة التي كانت مستحقة وواجبة السداد حتى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وهذه الدول هي: أستراليا وألمانيا وأنتيغوا وبربودا وأيرلندا وأيسلندا وتايلند وتوفالو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والداغرك وساموا وسانت لوسيا وسنغافورة والسنغال والسويد وسويسرا وسيراليون وفنلندا وكندا وكوبا وكوت ديفوار وكوستاريكا والكونغو ولاتفيا وليختنشتاين وملاوي والنرويج والنمسا ونيجيريا ونيوزيلندا وهنغاريا وهولندا. وبإضافة المدفوعات التي وردت بعد ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، تضاف جورجيا إلى القائمة. والدول الأعضاء الأخرى مدعوة إلى أن تحذو حذو هذه البلدان.

٢٣ - وفي ما يتعلق بالميزانية العادية، كانت ١٣٤ دولة عضوا، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قد سددت اشتراكاتها بالكامل، وهو عدد يزيد كثيرا عن عدد الدول الأعضاء التي كانت قد سددت اشتراكاتها قبل سنة، وهو ١٢٩ دولة. ومع ذلك، فإن قدرا كبيرا من الاشتراكات غير المسددة للميزانية العادية مركز إلى حد بعيد لدى بقية الدول الأعضاء.

٢٤ - وفي حين كان متوقعا أن يكون وضع الأرصدة النقدية إيجابيا في نهاية العام في ما يتعلق بعمليات حفظ السلام، والمحكمتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر، فقد كان مستوى النقدية للميزانية العادية منخفضا في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. أما نفقات الميزانية العادية المتوقعة حتى نهاية السنة، فيتوقع أن تتجاوز مستوى أرصدة الأموال الاحتياطية. بناء على ذلك، فإن الوضع النهائي سيتوقف على الاشتراكات التي سترد في الأشهر الأخيرة من السنة.

٢٥ - ومن الناحية الإيجابية، فقد ظلت الأمانة العامة تواصل التزامها برصد المبالغ النقدية الواردة لحفظ السلام من أجل الإسراع بالمدفوعات المستحقة للدول الأعضاء. وكان متوقعا أن تنخفض هذه المدفوعات إلى مستوى قدره ٤٢٣ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣.

٢٦ - وعلى الرغم من حدوث زيادات ملحوظة في عدد الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها كاملة، لا يزال ثمة اشتراكات مقررة كبيرة غير مسددة. وبالنظر إلى قلة الاحتياطيات المتاحة، فإن الصحة المالية للمنظمة لا تزال تتوقف على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي موعدها.